الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.44

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
4 April 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال .....(غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

انتخاب نائب للرئيس

تنظيم الأعمال

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

نظام المعلومات الإدارية المتكامل

مشكلة الأسبستوس

إدارة المرافق

فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة

ربحية الأنشطة التجارية

الترتيبات الأمنية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-28417 (A)
0128417

بناء مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا

الممارسات المتعلقة بالطباعة الداخلية والخارجية

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعيينات في الرتب العليا

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

انتخاب نائب للرئيس

١ - **الرئيس:** قال إنه أُبلغ بأن مجموعة الدول الآسيوية رشحت السيد راميش تشاندرا (الهند) ليحل محل السيد بارك هاي - يون (جمهورية كوريا) كنائب لرئيس اللجنة للفترة المتبقية من الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وذلك إثر استقالة السيد بارك. واعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد تشاندرا بالتزكية.

٢ - وقد تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال (A/C.5/55/L.39/Rev.1 و L.40/Rev.1)

٣ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى الوثيقتين A/C.5/55/L.39/Rev.1 و L.40/Rev.1 اللتين تتضمنان، على التوالي، قائمة بالوثائق التي ستنظر فيها اللجنة الخامسة في الجزء الأول من الدورة الخامسة والخمسين المستأنفة وبرنامج العمل المقترح المنقّح للجنة الخامسة لذلك الجزء من الدورة المستأنفة.

٤ - **السيد نورستروم** (السويد): تكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، فضلا عن آيسلندا والنرويج، وذكّر بأن الاتحاد الأوروبي أشار في بيانه الافتتاحي في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بإدارة الموارد البشرية أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الحالية إلى أن الإجراءات المتخذة والتغييرات المقترحة من قِبل الأمين العام في الوثيقة A/55/253 هي ضرورية لمواصلة تحسين تنفيذ برامج الأمم المتحدة وفعاليتها العملية، إذ أنها تمنح المديرين العاملين في المنظمة السلطة الفعلية لاتخاذ القرارات وتولّد لديهم حسا بالمسؤولية وتوفر لهم موظفين ذوي كفاءات عالية. وبما أن موظفي المنظمة هم أهم أركانها، فيجب أن يكونوا موضع اهتمام اللجنة.

٥ - وعبّر عن رضا الاتحاد الأوروبي عن برنامج العمل المقترح. وقال إنه بما أن عددا من المسائل المدرجة في البرنامج قد نوقشت في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، فإن اللجنة تستطيع أن تبت فيها في نهاية الجزء الأول من الدورة المستأنفة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعلّق أهمية كبرى على تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، ويتطلع إلى استلام التقرير الذي ستقدّمه لجنة الاشتراكات عن تنفيذ ما قررته الجمعية العامة مؤخرا بشأن تغيير طريقة تطبيق تلك المادة. وعلى اللجنة أن تتفادى في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة عقد اجتماعات ليلية وفي عطلة نهاية الأسبوع لتمكين الوفود الصغيرة من المشاركة مشاركة تامة في المداولات.

٦ - **الرئيس:** قال إنه ليس من المقرر عقد اجتماعات ليلية وفي عطلة نهاية الأسبوع إذ تترتب على ذلك نفقات إضافية. واعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد برنامج العمل المقترح في الوثيقة A/C.5/55/L.40/Rev.1، على أساس أن يُعدّل حسب الاقتضاء أثناء الدورة المستأنفة.

٧ - وقد تقرر ذلك.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/55/7/Add.8 و A/55/632)

مشكلة الأسبستوس (A/55/135 و A/55/7/Add.1)

إدارة المرافق (A/54/628 و A/55/210 و A/55/7/Add.1)

فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة (A/55/461 و A/55/7/Add.1)

ربحية الأنشطة التجارية (A/55/546 و A/55/7/Add.1)

الترتيبات الأمنية (A/55/511)

بناء مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا (A/55/7/Add.7 و A/55/493)

الممارسات المتعلقة بالطباعة الداخلية والخارجية (A/55/7/Add.1 و A/55/132)

٨ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): قدّم تقرير الأمين العام المرحلي الثاني عشر عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/55/632). وقال إنه بعد صدور ذلك التقرير، واعتبارا من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بدأت مرتبات جميع موظفي الأمانة العامة المدرجين على قائمة مرتبات المقر تُحتسب عن طريق هذا النظام. وأضاف أن نظام المرتبات الجديد متشعب للغاية لأنه يشمل حوالي ٠٠٠ ١٠ موظف يعملون في ١٠٠ موقع تقريبا في أرجاء العالم، ولأن المرتبات تُحتسب في ما يزيد على ٥٠ عملة. ولكن الانتقال إلى النظام الجديد لم يواجه أي عقبات، ورحّب الموظفون بالبرنامج الحاسوبي الجديد الذي يعطي معلومات تفصيلية عن جميع عناصر المرتب. ونُفّذت التطبيقات المالية بنجاح من قِبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وبعد الانتهاء من تطبيق هذا النظام في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠١، ستتوحد جميع العمليات المالية وعمليات شؤون الموظفين في كل أجزاء الأمانة العامة. وانتهت مرحلة تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ويؤكد نجاح تطبيقه جدوى النهج المرحلي الذي اتُّبع وجدوى النظام ككل.

٩ - وتابع قائلا إن الجهود الحالية تركّز على استكمال نظام المعلومات الإدارية المتكامل باستمرار ومواصلة تكيّفه مع التكنولوجيا الحالية، مثلا عن طريق تحديث القاعدة وتطوير النظام وفقا لنماذج التطبيقات المتاحة على الشبكة العالمية. ويجري العمل أيضا على كفالة الاتصال بالنظام عن بعد في ظروف اتصالات صعبة للغاية. وأوضح أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل سيشكّل المكوّن الرئيسي لمشروع ''دخول الأمم المتحدة العصر الإلكتروني'' الذي سيُنفّذ بصورة مرحلية على مدى السنتين القادمتين. وقد سمح هذا النظام بتسهيل العمليات وتوحيدها. وهو يوفر بسرعة معلومات تفصيلية لم تكن متاحة على الإطلاق في الماضي وأدى إلى إدخال تكنولوجيات حديثة إلى الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، وفّر لجميع المكاتب خارج المقر الأدوات الإدارية المتقدمة نفسها التي تعجز مراكز العمل عن تطويرها وتطبيقها وتشغيلها بمفردها. وقد حققت تجربة الأمانة العامة في إدخال تكنولوجيا جديدة للمعلومات نجاحا غير عادي.

١٠ - وأشار إلى أن الأمين العام ذكر في تقريره عن معالجة مشكلة الأسبستوس في مباني الأمم المتحدة في الخارج وفي مواقع اللجان الإقليمية (A/55/135) أن المواد التي تحتوي على الأسبستوس استُخدمت بكميات متفاوتة في جميع مباني الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي وفي مباني اللجان الإقليمية. وعرض التقرير التدابير التي اتُخذت أو التي من المقرر اتخاذها فيما يتصل بالخطط الطويلة الأجل لكل من هذه المواقع.

١١ - وتابع قائلا إن تقرير الأمين العام عن إدارة المرافق (A/54/628) يتضمن معلومات مستكملة عن العقارات الرئيسية، المملوكة أو المستأجرة في مراكز العمل الرئيسية واللجان الإقليمية، بما في ذلك قيمة الاستبدال الحالية لكل عقار والمسائل المرتبطة بصيانة المباني الحالية وإدخال التعديلات والتحسينات عليها وتوسيعها على المدى الطويل.

ويبلغ مجموع ما تملكه الأمم المتحدة أو تستأجره بإيجار إسمي، ١٧٥ هكتارا تقريبا من الأراضي و ١,١ مليون متر مربع من المساحة الأرضية للمباني، مما يشكل أصولا مادية رئيسية إذ أن قيمة استبدالها تزيد على ٥ بلايين دولار. وسيكون لصيانتها وتحسينها أثر ملحوظ على فعالية الأمانة العامة في تلبيتها لاحتياجات المنظمة. إلا أنه وفقا لما ورد في التقرير، يجب سد العجز المزمن في التمويل اللازم لهذه الأغراض قبل أن تتفاقم مشاكل التشغيل، ويجب تلبية الاحتياجات على المدى الطويل عن طريق خطة رئيسية للأصول الرأسمالية. ويجري حاليا إعداد تصميم تخطيطي لمثل هذه الخطة للمقر بغية تصحيح العديد من المشاكل التي طرأت على مر السنوات الخمسين الماضية.

١٢ - ومضى قائلا إن الوثيقة A/55/210 تتناول شبكة إدارة الممتلكات الخارجية وتبادل المعلومات بشأنها والتي تسمح لموظفين محددين في المقر وفي مراكز عمل أخرى بأن يتبادلوا المعلومات بانتظام ويتفقوا بصورة مشتركة على السياسات والإجراءات وأفضل الممارسات. ويكفل هذا النهج تنسيقا أسرع وأكثر فعالية للمسائل الرئيسية المتعلقة بإدارة المرافق. ويُدرج تمويل هذه الشبكة في الميزانية العادية للمقر وميزانية كل من مراكز العمل. وعُقد أول اجتماع بشأن الشبكة في نيويورك في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠. وستستضيف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الاجتماع المقبل في روما في شهر أيار/مايو ٢٠٠١. وكانت ردود الفعل إيجابية للغاية حتى الآن؛ بل إن الوكالات المتخصصة انضمت إلى الأمانة العامة والصناديق والبرامج في تقاسم المعلومات.

١٣ - وانتقل إلى التقرير الموجز عن الخدمات المشتركة (A/55/461) مشيرا إلى أنه تضمن معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ تدابير الإصلاح التي أُعلن عنها في شهر أيار/مايو ١٩٩٧، وحدّد ما تحقق من إنجازات رئيسية، وما ووجه من عقبات مختلفة. وتابع قائلا إن فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة، المؤلفة من كبار ممثلي الصناديق والبرامج ومختلف إدارات الأمانة العامة، كانت قد شكّلت أفرقة عاملة ساعدت على تنسيق خدمات المشتريات، وخدمات شؤون الموظفين، وإدارة المحفوظات والسجلات، وخدمات السفر والنقل. وعلاوة على ذلك، حقق الربط الشبكي العالمي المعزز في مجالي الخدمات الأمنية وإدارة المرافق المشاركة النشطة لعدة وكالات متخصصة في شبكة إدارة الممتلكات الخارجية وتبادل المعلومات بشأنها وفي الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالربط الشبكي في مجال الأمن. وستتم الاتصالات بشكل منتظم مع هيئات مثل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات.

١٤ - وعلّق على التقرير المتعلق بالتدابير المقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة (A/55/546) فقال إنه يتعيّن النظر فيه بالاقتران مع التقرير الذي سيقدّمه الأمين العام عن التجربة المقترحة الجديدة للتعامل مع الزوار. وتدعو التوصية الرئيسية التي يتضمنها التقرير الحالي إلى إدارة الأنشطة التجارية بشكل مستقل عن الأنشطة الرئيسية للأمانة العامة. فالأنشطة التجارية المختلفة تديرها إما إدارة الإعلام أو مكتب خدمات الدعم المركزية. ويجب إدماج جهود الإدارة والمكتب المشار إليهما في خطة واحدة. وبما أن القدرة على الاستجابة السريعة للتغييرات التي تطرأ على السوق ضرورية لنجاح أي مشروع تجاري، يجب استعراض هيكل الإبلاغ المالي لجعله أكثر قدرة على الاستجابة لظروف السوق.

١٥ - **السيد سيتش** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قدّم تقرير الأمين العام عن أنشطة الطباعة الداخلية والخارجية في المنظمة (A/55/132). وأوضح أن الجزء ثانيا من التقرير

يتضمن بيانات تحليلية عن أنشطة الطباعة في المقر والجزء ثالثا معلومات مماثلة عن أنشطة الطباعة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويتضمن الجزءان رابعا وخامسا معلومات عن أنشطة الطباعة في الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وقال إن التقرير خَلُص إلى أن فترات السنتين الثلاث الماضية شهدت انخفاضا مطردا في برامج الطباعة الداخلية والخارجية في المقر وفي جنيف، مما أدى إلى خفض تكاليف الطباعة الداخلية والخارجية بنسبة ٢٠ و ٣٥ في المائة على التوالي. وأتى هذا الانخفاض نتيجة لتحسن إدارة هذه الأنشطة وإدخال تكنولوجيات حديثة. وستواصل الأمانة العامة ترشيد ممارساتها في مجال الطباعة للاستفادة بشكل أفضل من القدرات المتوفرة في المقر وفي جنيف، والعمل في الوقت نفسه على تلبية كامل احتياجات الدول الأعضاء.

١٦ - وتابع قائلا إن التقرير المتعلق بالترتيبات الأمنية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/55/511) يتضمن معلومات عن الحالة الراهنة فضلا عن مفهوم للأمن خاص بالمكتب تمت بلورته من قِبل فرقة عمل مؤلفة من ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف والسلطات السويسرية. وستتحمل الأمم المتحدة والبلد المضيف التكاليف الناجمة عن تنفيذ المفهوم الأمني، على أن تتحمل الأمم المتحدة تكلفة تحديث البنية الأمنية الأساسية داخل مجمّع الأمم المتحدة. وسيتم تأمين هذه الاحتياجات الإضافية والتي تُقدّر بمبلغ ٢,٧ مليون دولار في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٧ - واختتم كلامه قائلا إن التقرير عن تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا (A/55/493)، والمقدّم بناء على قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٣٩، هو التقرير الأخير بشأن هذا الموضوع، إذ أن المشروع أُنجز وأُقفلت حساباته وقُيّدت في دفاتر المنظمة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتعرض الفقرات من ٧ إلى ١٠ من التقرير مقترحات لتحديث المرافق في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستُقدّم مقترحات تفصيلية إلى الجمعية العامة في مرحلة لاحقة؛ في حين أُوصي بالإبقاء على رصيد الأموال المتبقي البالغ ٦٠٠ ٧٠٢ ٧ دولار في حساب عمليات التشييد الجارية.

١٨ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدّم تقرير اللجنة الاستشارية عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/55/7/Add.8). وقال إن اللجنة أوصت بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام المرحلي الثاني عشر (A/55/632). وتأمل اللجنة في أن تأخذ الأمانة العامة في الاعتبار، عند صياغة التقرير المرحلي، الملاحظات الواردة في الفقرات من ١٠ إلى ١٢ من التقرير، كما تحثها على إحراز المزيد من التقدّم في تطبيق نظام المعلومات الإدارية المتكامل في بعثات حفظ السلام.

١٩ - وتتضمن الوثيقة A/55/7/Add.1 تقرير اللجنة الاستشارية عن تقارير الأمين العام المتعلقة بمشكلة الأسبستوس (A/55/135)، وإدارة المرافق (A/54/628)، وإدارة الممتلكات الخارجية (A/55/210)، والخدمات المشتركة (A/55/461)، والممارسات المتعلقة بالطباعة (A/55/132)، والأنشطة التجارية للأمم المتحدة (A/55/546). وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بالتعليقات المضمَّنة في تقريرها، بأن تحيط الجمعية العامة علما بهذه التقارير. وستعود اللجنة إلى النظر في بعض هذه المسائل في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة. كما ستعود إلى النظر في مسألة الأنشطة التجارية عقب تقديم تقرير الأمين العام بشأن التجربة الجديدة المقترحة للزوار.

٢٠ - وكما أشارت إليه اللجنة الاستشارية في تقريرها عن تشييد مرافق مؤتمرات إضافية في أديس أبابا (A/55/7/Add.7)، فإنها توافق على الاحتفاظ برصيد التمويل

المتبقي البالغ قدره ٧,٧ مليون دولار في حساب عمليات التشييد الجارية، نظرا إلى الاحتياجات المتوقعة التي قد تنشأ نتيجة لنظر الأمين العام في الاحتياجات الإضافية في أديس أبابا.

٢١ - وتطرق إلى مسألة تعزيز الترتيبات الأمنية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فقال إن تقديرات التكلفة الأولية تزيد بمقدار ٢ مليون دولار تقريبا عن المبالغ المخصصة لفترتي السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١. وستعود اللجنة الاستشارية إلى هذا الموضوع في سياق مقترحات الأمين العام المدرجة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وفي الوقت نفسه فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام ذي الصلة (A/55/511).

٢٢ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تقديره للطريقة التي عالج بها الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية المسائل التي أثيرت فيما يتعلق بخدمات المطاعم في المقر بنيويورك. وقال إنه مسرور بصفة خاصة لأن الأمين العام المساعد قدم تأكيدا مكتوبا بأن مقهى الموظفين سيستمر في العمل طوال العام، وأنه سيقدم خدماته أثناء انعقاد الجلسات الليلية.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع) (A/55/423) و (A/55/423/Add.1)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعيينات في الرتب العليا

٢٣ - **السيد كودريافتسيف** (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعيينات في الرتب العليا في الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها (A/55/423 و A/55/423/Add.1)، الذي افترضت الوحدة أنه سيجري النظر فيه أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والخمسين. وقال إن رئيس وحدة التفتيش المشتركة أحال التقرير بصورة رسمية إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للبرامج والصناديق في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وإنه بموجب النظام الأساسي للوحدة، كان يتعين عرض التقرير مع تعليقات الأمين العام على اللجنة الخامسة في موعد لا يتجاوز نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ورغم تقديم تعليقات الأمين العام في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فإنها للأسف، لم تُعمم على الوفود حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١. وبالنظر إلى أن التقرير نفسه صدر قبل عام تقريبا، فإنه يتضمن بيانات يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٩ ولم تعد سارية.

٢٤ - وأضاف قائلا إن التقرير جرى إعداده بموجب توصيات الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وبناء على الاقتراح الرسمي المقدم من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وهذه هي أول مرة تعالج فيها مسألة التعيينات في الرتب العليا في الأمانة العامة للأمم المتحدة في تقرير منفصل، عوضا عن معالجتها كموضوع ضمن طائفة من الموضوعات. وأخذ التقرير في الاعتبار التعليقات التي تكرر إبداؤها في الجمعية العامة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الشفافية، وكفالة التوزيع الجغرافي العادل، وتعزيز تمثيل المرأة في وظائف الرتب العليا بالأمانة العامة.

٢٥ - ومضى قائلا إن المبدأ الذي يستند إليه التقرير محدد في المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تطبق على جميع الموظفين، بمن فيهم موظفو الرتب العليا. وإنه، ولّما كانت الجمعية العامة مخول لها بموجب الفقرة ١ من تلك المادة أن تصوغ الأنظمة الخاصة بالتعيينات التي يقوم بها الأمين العام، فإن لها أيضا الحق في تعديل هذه الأنظمة، بما يتواءم مع الاتجاهات الجديدة في عالم دائم التغير. وعلى رأس تلك الاتجاهات يأتي تعزيز مبادئ الديمقراطية وزيادة الشفافية،

بما في ذلك داخل المنظمات الدولية. ووجه الانتباه إلى الفقرة ٣، من الجزء الأول، من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣، الذي يتعين بموجبه تقديم الاقتراحات المتعلقة بإصلاح إدارة الموارد البشرية، التي تستوجب تعديل الأنظمة والقواعد أو عدم الالتزام بأحكام قرارات الجمعية العامة السابقة، إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

٢٦ - وتابع كلامه قائلا إن الاقتراح الوارد في التوصية الأولى من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، مثال واضح للحالات التي يمكن أن يتبع فيها مثل هذا النهج. ولا يخفى على أحد أن الأمين العام الحالي قد أعلن عزمه على استطلاع أوسع نطاق ممكن من الآراء وعلى عقد الاجتماعات الاستشارية مع الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالتعيينات على مستويات وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد (برغم أن ذلك لا يشمل مستوى المديرين، كما أشير إليه خطأ في الفقرة ٤ من الفرع الثاني من تعليقات الأمين العام (A/55/423/Add.1)). وينبغي أن يصبح هذا النهج الديمقراطي جزءا لا يتجزأ من الممارسات المقبلة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ملاحظة أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لم يذكر، على عكس ما أكده الأمين العام في الفقرة ٤، أن التعيينات على مستويات وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد هي تعيينات ''سياسية''.

٢٧ - وأخيرا، فإن جزءا كبيرا من تقرير وحدة التفتيش المشتركة قد خصص لمشكلة التوزيع الجغرافي لوظائف الرتب العليا الذي يفتقر إلى التوازن واتساع نطاقه على نحو كاف. ونتج عن ذلك، في عام ١٩٩٩، أن شغل ١٨٢ وظيفة من أصل ٣١٦ وظيفة من الرتبة مد - ١ فما فوق، أي نسبة ٥٧,٦ في المائة، في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مواطنون من ١٨ دولة فقط من الدول الأعضاء (أي أقل من ١٠ في المائة من عضوية الأمم المتحدة). وفي الوقت نفسه، لم تحظ ٩٧ من الدول الأعضاء (أي أكثر من نصف عضوية الأمم المتحدة) بالتمثيل ولو حتى في وظيفة واحدة من هذه الوظائف (A/55/423، الفقرتان ٢١ و ٢٢). وحسبما جاء في تقرير الأمين العام عن تكوين الأمانة العامة في عام ٢٠٠٠ (A/55/427)، فإن ١٧٥ وظيفة من أصل ٣١١ من وظائف الرتب العليا من الرتبة مد - ١ فما فوق، أو نسبة ٥٦,٢ في المائة، كان يشغلها مواطنون من ١٧ دولة، بينما لم تحظ ٧٩ دولة ولو بوظيفة واحدة منها. ولذلك، فإنه رغم إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه.

٢٨ - وأردف قائلا إنه لا يقصد، بالتأكيد، أن الوظائف العليا يمكن توزيعها بالتساوي بين جميع الدول الأعضاء، لكن هناك حاجة على الأقل لاتخاذ إجراء أكثر فعالية بغية تصحيح عدم التوازن الخطير الحالي. وقد ضُمِّنت خطوة من هذا القبيل في التوصية الثالثة من التقرير، وهي التوصية بأنه يتعين على الأمين العام أن يبلغ الدول الأعضاء مسبقا بالشواغر في رتبتي وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد. وغني عن القول أن جميع التعيينات يجب أن تتم طبقا لأحكام المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٩ - وقال في الختام إن توصيات وحدة التفتيش المشتركة تناولت أيضا الحاجة إلى تعزيز تمثيل المرأة في وظائف الرتب العليا. وأعرب عن أمله في أن يدرس أعضاء اللجنة جميع التوصيات المضمَّنة في التقرير.

٣٠ - **السيد نورستروم** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فرحب بالاستعراض الشامل لعملية التعيين، نظرا إلى أن الإدارة العليا تلعب دورا حيويا في عمل الأمم المتحدة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرغب في تأكيد أن الأمين العام هو المسؤول الإداري الأول للمنظمة، وأنه يجب احترام ما له من حقوق وما عليه من واجبات بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفق في الرأي مع التعليقات التي أوردها الأمين العام في تقريره (A/55/423/Add.1). ويرى الاتحاد بأن توصية وحدة التفتيش المشتركة بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء كشرط مسبق ضمن عملية الاختيار، قد تتسبب في تأخيرات لا لزوم لها في عملية التعيين، وفي المزيد من إضفاء الطابع السياسي على المسألة. أما التوصية الثانية، التي تدعو إلى إدخال تعديلات شاملة على البند ٤-٥ من النظام الأساسي للموظفين، فستكون مناقضة لجهود الجمعية العامة السابقة الرامية إلى تبسيط النظامين الأساسي والإداري للموظفين.

٣٢ - وأضاف قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة كانت محقة حينما أشارت، في تقريرها، إلى أهمية كفالة أكبر قدر ممكن من التمثيل الجغرافي، وإلى المزيد من التوازن بين الجنسين على المستويات العليا لصنع القرار في الأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالجهود الهامة التي يبذلها الأمين العام تحقيقا لهذه الغاية.

٣٣ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأكد أن حضور الجلسات العامة التي تنعقد في وقت متأخر من الليل يشكل ضغطا على الوفود الصغيرة. وقال إن تأخير تقديم تعليقات الأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة مثير للقلق. ووصف التقرير بأنه واضح ودقيق، وأن جداوله مفيدة جدا. وسيكون من المفيد أيضا الحصول على ترجمة انكليزية مكتوبة للبيان الاستهلالي الذي أدلى به المفتش.

٣٤ - وتعلّق مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية كبيرة على مسألة التمثيل الجغرافي العادل في وظائف الرتب العليا، على النحو المنصوص عليه بوضوح في قراري الجمعية العامة ٥٣/٢٢١ و ٥١/٢٢٦. وقد جاء تقرير وحدة التفتيش المشتركة في الوقت المناسب تماما، لا سيما المعلومات المقدمة في فقرتيه ٢١ و ٢٢، وهي تحديدا أن أقل من نسبة ١٠ في المائة من الدول الأعضاء تشغل نسبة ٥٧,٦ في المائة من وظائف الرتب العليا.

٣٥ - وفي الختام أعرب عن رأي مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن التقرير بنَّاء وباستعدادهما لتأييد من يتضمنه من توصيات.

٣٦ - **السيد فيدوروف** (الاتحاد الروسي): كرر الإعراب عن الشواغل التي أبدتها الوفود الأخرى بشأن تأخر تعميم تعليقات الأمين العام، مما تسبب في عدم إمكانية دراستها بشكل واف. وقال إنه كان يتعين أن تتوفر تلك التعليقات في مستهل الدورة الخامسة والخمسين. وأعرب عن اتفاق وفده في الرأي مع آراء الأمين العام المتعلقة بالتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في التعيينات للوظائف في الرتبة مد - ٢ (A/55/423/Add.1، الفقرة ١٥)، لكنه تساءل عن السبب في عدم إشارته تحديدا إلى معايير التعيين المتعلقة بالكفاءة والأهلية والنزاهة، المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. واختتم كلامه قائلا إن التوصية العاشرة أثارت الكثير من الاهتمام في سياق الإصلاح الحالي لإدارة الموارد البشرية.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/55/525)

٣٧ - **السيد فريد** (مدير مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات): عرض التقرير الإحصائي للجنة التنسيق الإدارية عن حالة الميزانية والشؤون المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/55/525)، الذي كان المصدر الوحيد للبيانات المالية التي تغطي منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وقال إن التقرير السادس الذي يقدم في الشكل الجديد الذي أدخل لأول مرة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

وامتثالا لمقرر اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٢، قدم التقرير بيانات تفصيلية غطت فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وهي آخر الفترات التي أتيحت عنها بيانات مراجعة حسابات مالية خاصة بجميع مؤسسات المنظومة. ويتضمن التقرير جداول تغطي فترة ١٠ سنوات، بما في ذلك فترة السنتين الحالية. وسيصدر تقرير مماثل في عام ٢٠٠٢ يغطي فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٣٨ - وأضاف قائلا إن الجداول العشرة الواردة في التقرير صنفت في مجموعات تحت رؤوس الموضوعات التالية: الميزانية العادية والأنصبة المقررة؛ وصناديق رأس المال المتداول؛ والنفقات والإيرادات من التبرعات. وتقدم الجداول من ١ إلى ٦ بيانات عن المنظمات ذات الأنصبة المقررة. ويورد الجدول ٣ النسب المئوية للأنصبة المقررة الواجبة الدفع في إطار الميزانيات العادية المعتمدة، وفي إطار عمليات حفظ السلام بالنسبة للأمم المتحدة. ويبين الجدول ٤ الأنصبة المقررة بالدولار بالنسبة لكل دولة عضو، وكذلك المبالغ المتحصلة فيما يتعلق بالأنصبة المقررة الحالية والمتأخرات. ويمكن الحصول على معلومات أكثر مما يوفره الجدول ٥ في التقارير الدورية للجنة الاشتراكات. ويغطي الجدولان ٧ و ٨ المنظمات التي تتلقى تبرعات، وهي تشمل المنظمات ذات الأنصبة المقررة التي تتلقى تمويلا من موارد خارجة عن الميزانية، والمنظمات التي تمول بشكل أساسي من التبرعات. وتوضح الحواشي التفصيلية الخاصة بكل جدول من الجداول مسائل هامة مثل أسعار الصرف المستخدمة في تقديم البيانات عن التبرعات بالعملات الأخرى غير دولار الولايات المتحدة، وتقدم تعريفات أوفى للبيانات المقدمة من كل منظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.